

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فلقد انفرطت سُنَيَاتُ عَقْدٍ من الزمان، منذ أن قدر لهذه الدراسة أن ترى النور في معهدها العلمي؛ ينصرم العامُ إثرَ العام، والسنةُ في أذيالِ أختها، وصاحبها بين: أَسَى على ذلك الفوت = وهل يَرُدُّ عليك الفَائِتَ الحَزَنُ! =، ووَنَى عن العودِ إلى بحثه، وقضاء بُغِيته من تنقيحه، وتتميمه؛ إلا على هَيْبَةٍ، كما يَمْشِي الوَجِي الوَحْلُ!!

حتى قضى الله أمراً، مما تتكرَّهه النفوسُ، فخَفَّفَ به عني بعض أعبائي الوظيفية؛ وكانت نُهْزَةً، ورجوت أن يكون خيراً أَرَادَهُ اللهُ بي؛ وتأولت قول الله جَلَّالاً: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ و:

رُبَّمَا تَكْرَهُهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِبًّا؛ لَهُ فَرْجَةٌ؛ كَحَلِّ الْعِقَالِ!!
وفرَّجَ اللهُ عن (بحثي)، وأخرجته من مَكَمِنِهِ الذي لبث رهينَهُ ذلك الدهر كله، ورحت أعيد النظر فيه، وأجرَّد ما كنت علقته على طُرَّتِهِ وحواشيه؛ فأنزلتها منازلها التي هي لها، ونَفَضْتُ فيه جرابي، ونثرت فيه حصيلة نظري، وانتخابي.

ولم أزل أُغزِل فيه وأنكث، وأرقي وأنث^(١)، وأخط، وأمحو الخط؛ ثم أخطه!! حتى إذا رأيت أن قد صفت لي موارده، وثابت إلي شوارده؛ دفعت العمل إلى ناشره، على رجاء: ألا أكون قد أتيت في شيء منه؛ من تفريط، ولا قلة رعاية. فأما ما كان من جهل أمر، ولو كان واضحاً، أو غفلة عن موضع للنظر، ولو كان لائحاً؛ فذلك أمر في سنخ البشر، وخيمهم: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾!!



وبعد؛ فإني أسأل الله ﷻ، بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يكتب لي ولعملي القبول، في الأرض وفي السماء، وأن يجعله ذخراً لي عنده، يوم اللقاء: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي، وَإِذَا أَرَدْتَ فِتْنَةَ قَوْمٍ؛ فَتَوَفَّنِي غَيْرَ مُفْتُونٍ، وَأَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يَحُبُّكَ، وَحُبَّ عَمَلٍ يَقْرُبُ إِلَى حُبِّكَ».

وكتب

طه محمد نجا

tahanaga@gmail.com

(١) العبارة لأبي حيان، في أول المقابسات.

تمهيد

* يعاني تاريخ العلوم الطبيعية والإنسانية، وموضوعات هذه العلوم أيضًا، من مشكلة شيوع قدرٍ غير قليلٍ من المقولات العامة، يصادفها الباحث والمؤرخ، ولا يمكنه تجاوزها لما لها من الأثر الملموس في العلم الذي يدرسه، أو التاريخ الذي يرصده، مع أنها، وفي أقل أحوالها، لم تحظ من النقد والتمحيص بالقدر الكافي للاعتماد عليها، والصدور عنها، وأي قراءة لتاريخ العلوم والنهضة في أوروبا وغيرها، سوف تدلنا على أمثلةٍ كافيةٍ لهذه المشكلة، وهي على كلِّ حالٍ متداولةٌ معروفةٌ، في المصادر المعنية بها.

* ولعل من العوامل التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة، أن اللاحق يتبع فيها السابق، دون أن يكلف نفسه عناء المراجعة والنقد والتغيير. وهو موقف نضرب له -في هذا المقام- مثالين مختلفين، في إحساس العالم بهذه المشكلة، لكن مع تفاوت في نتيجة هذا الإحساس.

* يقول الإمام أبو عبد الله المازريُّ (ت: ٥٣٦هـ) وهو يدرس مباحث اللغات في كتابه الأصولي (إيضاح المحصول من برهان الأصول):

«فصل يشتمل على جمل مأخوذة من علم اللغة المحض»، فمن البيِّن من هذا العنوان؛ أنَّ هذا الفصل منقولٌ عن علمٍ آخر سوى الذي يتعاطاه، ولذلك يقول في شرحه:

«اعلم أن هذا الفصل تكلم عليه جمهور الأئمة المتكلمين على الأصول، وأثبتوه في تصانيفهم، وتبع فيه الآخر الأوَّل؛ مع كونه مجانِبًا لحسن الترتيب

والوضع المطلوبين . . . ، وتعدّوا هذه المرتبة، حتى تكلموا على حروفٍ لا توجد في مسائل الفقه، المتلقاة من قول صاحب الشرع . . . ولعل الآخر منهم تبع الأول، استثقلاً لأطراح ما تحفّل به أشياءه، وهذا الداعي له إلى أن سلك ما سلّكه، كما هو الداعي لنا -نحن أيضاً- إلى أن نفعل ما فعلوه^(١).

وهذا النص؛ غنيٌّ عن التعليق في إحساس هذا العالم بالمشكلة، وإحساسه بسببها، ثم هو -أيضاً- يكرّر المشكلة نفسها، ولأجل السبب الذي وقع فيه غيره بعينه!!

أما ابن رشد (ت: ٥٩٥هـ) فإنه يشعر بنفس المشكلة، وفي سياق نفس العلم، أصول الفقه، غير أنه كان أكثر شجاعةً من المازري؛ فحذف من كتابه كثيراً من المسائل الخارجة عن صلب العلم الذي يشتغل فيه، بينما اشتغل بها، ودرسها؛ أصله الذي يختصره، مستصفي غريمه الغزالي.

بل الأعجب من ذلك -حقاً- أن ابن رشد، وهو الفيلسوف المشائي، يحذف المقدمة المنطقية التي أوردها أبو حامد، الفقيه الشافعي والمتكلم الأشعري المحافظ، إن صحّ التعبير، ويستنكر إيرادها أيضاً:

«وأبو حامد؛ قدّم قبل ذلك مقدمةً منطقيةً، زعم أنه أداه إلى القول في ذلك نظر المتكلمين في هذه الصناعة في أمورٍ ما منطقية؛ كنظرهم في حدّ العلم، وغير ذلك؛ ونحن؛ فلتترك كلَّ شيءٍ إلى موضعه؛ فإنّ من رام أن يتعلّم أشياء أكثر من واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ؛ لم يمكنه أن يتعلّم ولا واحداً منها»^(٢)!!

* وأما المثال الثاني الذي أردنا ذكره هنا، فهو لإمام البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، وهو يلتقي مع النموذج السابق، في التآبي على مبدأ المتابعة عن غير بيّنة، ويفيض أسى بانصراف البلاغيين عن نظريته الرائدة في قضية (النظم):

(١) إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري (١٥٨-١٥٩).

(٢) الضروري في أصول الفقه، لابن رشد: ف (٩)، وانظر ف (٤١) حيث يعيد هذه الفكرة، ويقول: «والذي يحمل على هذا: حبُّ التكرُّر بما ليس يفيد شيئاً».

«واعلم أنني على طول ما أعدت وأبدأت، وقلت وشرحت، في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث «اللفظ»، لربما ظننت أنني لم أصنع شيئاً؛ وذلك أنك ترى الناس كأنه قد قُضِيَ عليهم أن يكونوا، في هذا الذي نحن بصددِهِ، على التقليد البحت، وعلى التوهّم والتخيّل، وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى؛ قد صارَ ذاك الدأبَ والدَّيْدَنَ، واستحكم الداءُ منه الاستحكامَ الشديدَ. وهذا الذي بيّناه وأوضحناه، كأنك ترى أبداً حجازاً بينهم وبين أن يعرفوه، وكأنك تُسمِعهم مِنْهُ شيئاً تلفظه أسماعهم، وتتكرّهُه نفوسهم، وحتى كأنه كلما كان الأمرُ أبينَ، كانوا عن العلم به أبعَدَ، وفي توهّم خلافه أفعَدَ؛ وذلك لأنّ الاعتقادَ الأوّلَ قد نشب في قلوبهم، وتأشّب فيها، ودخل بعروقه في نواحيها، وصار كالنبات السوء الذي كلما قلعتَه عادَ فنبت»^(١)!!

وهو نصٌّ غنيٌّ عن التعليق عليه، في هذا المقام.

* وتزداد المشكلة تعقيداً، بالنسبة لتاريخ العلوم، حين تتعلّق هذه المقولات العامة، والأفكار والأقوال المتداولة، بمذهبٍ في الفكر أو الاعتقاد، أو سلطانٍ سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ؛ فهنا قد يصل الأمر إلى حد الجناية على العلم، والظلم لأهله، ووقوع السابق واللاحق أسرى لما يُعرَف بأوهام المسرح، أو أوهام المدارس عند بيكون (ت: ١٦٢٦م)^(٢)؛ «والغلط والوهم: نسيبٌ للأخبار وخليلٌ، والتقليد عريقٌ في الآدميين وأصيلٌ»^(٣)!!

* وإذا كانت هذه إشكالات تعود إلى الوسط الخارجي الذي يحيط بالمؤرخ، وتؤثر في عمله وعلمه؛ فثمّ مشكلة خاصة تعود إلى طبيعة التاريخ؛ وذلك أن التاريخ «ليس علم معاينةٍ أو تجريبيةٍ، ولكن؛ علم نقدٍ وتحقيقٍ»^(٤)؛ فإذا

(١) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (٣٦٥).

(٢) أوهام المسرح عند بيكون: هي تلك الأوهام الناشئة عما تتخذه النظريات المتوارثة، من مقام ونفوذ. وأوهام المدارس: هي التي تتألف من الاعتقاد بأن قاعدة ما، عمياء، يمكن أن تتخذ مكان الحَكَم في البحث. انظر: تاريخ الفلسفة الغربية، برتراند رسل (٨٤/٣)، تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم (٤٧-٤٨).

(٣) مقدمة ابن خلدون (٨).

(٤) علم التاريخ، هرنشو: (١١).

كان «المؤرخون، على وجه العموم، أميل إلى توضيح آراء الجماعات التي يعيشون ويكدحون في محيطها، منهم إلى تصحيح تلك الآراء»، كما يقول توينبي (ت: ١٩٧٥م)^(١)؛ فسوف تكون المشكلة هنا أعقد؛ إذ كيف يمكن للمتلقي أن يثق فيما إذا كان المؤرخ قد قام بوظيفة النقد والتحقيق المنوطة به، أو وقع -هو نفسه- في أسر مقولة لم تمحص، أو فكرة تخدم توجُّهاً غير محايد، أو لم يلجأ في هذه المرّة إلى استنجد الخيال العلمي، أو الفلسفات الخاصّة^(٢)، في حين نبحت -نحن- عن الوثائق نصّاً، من غير قراءةٍ مساعدٍ، وعن الحقيقة محضاً من خِلطٍ آخر؟!



* كان موضوع هذه الدراسة، واحداً من النماذج التي جنى عليها التاريخ المخالف لها؛ فلم يحظ بما يستحقه من الدراسة، أو حتى الانتباه إليه، والاعتراف بوجوده ومشروعيته، بلغة السياسة اليوم؛ فيما يصوره لنا هذان الموقفان من التاريخ:

كان الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلَامِيّ (ت: ٥٦٠هـ) أوّل أمره على العادة: شافعيّاً أشعريّاً. قال الحافظ أبو طاهر السَّلَفِيّ (ت: ٥٧٦هـ): سمع ابن ناصر معنا كثيراً، وهو شافعيّ أشعريّ، ثم انتقل إلى مذهب أحمد في الأصول والفروع، ومات عليه^(٣).

إن هذا النصّ يؤرّخ بدقة لهذه العلاقة؛ فهذا شافعيّ أشعريّ، أراد أن يترك مذهبه الكلاميّ، فترك الآخر معه، لا لشيء، إلا لهذا الاقتران العاديّ [نسبةً إلى العادة] بينهما!!

وقصة هذا التحوّل؛ تؤكّد هذه الفكرة أكثر:

كان ابن ناصر يقرأ القرآن على الشيخ أبي منصور الخياط، المقرئ الزاهد، الحنبليّ المذهب (ت: ٤٩٩هـ)، وكان يختلف إلى شيخ في علم الكلام، يقرأ

(١) مختصر دراسة التاريخ، آرنولد توينبي (٣/١).

(٢) انظر: علم التاريخ، هرنشو (١٣-١٤)، مختصر دراسة التاريخ، توينبي (٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦٩).

عليه «التمهيد» للباقلاني؛ قال: «وكنت أقول كثيراً: اللهم بين لي أيّ المذاهب خير؟»! فرأى رؤيا تأمره بلزوم مذهب مُقرئه الحنبليّ، الشيخ أبي منصور؛ قال: «وبكرت إلى الشيخ لأقرأ عليه، فقصصتُ عليه الرؤيا، فقال: يا ولدي، ما مذهب الشافعيّ إلا حسنٌ، ولا أقول لك: اتركه، ولكن؛ لا تعتقد اعتقاد الأشعريّ.

فقلت: ما أريد أن أكون نصفين، وأنا أشهدك، وأشهد الجماعة، أنني منذ اليوم على مذهب أحمد بن حنبلٍ في الأصول والفروع...»^(١)!!
وإذا كانت هذه القصة واضحة الدلالة في بيان ذلك الترابط التاريخي بين المذهبين: الشافعي والأشعري، فإنها -أيضاً- تلمح إلى إمكان ذلك الافتراق بينهما؛ بحيث يكون المرء على مذهب الشافعي، من غير التزام للكلام الأشعريّ؛ وإن يكن في ذلك صعوبة، دونها ترك المذهب الفقهي المألوف، والانتقال إلى مذهب جديد!!

* وهي فكرة يؤكدُها، في جانبها جميعاً: أعنى التلازم التاريخي، مع إمكان الافتراق، نظرياً على الأقل، نصُّ آخر لبعض علماء الأحناف، اسمه: الحسن بن أبي بكر النيسابوريّ (ت: ؟هـ)، في إشارة له إلى المنازع الكلامية لدى أصحاب المذاهب الثلاثة: الشافعيّ والحنفيّ والحنبليّ:
«كن شافعيّاً ولا تكن أشعريّاً، وكن حنفيّاً ولا تكن معتزليّاً، وكن حنبليّاً ولا تكن مُشبّهًا»^(٢).

بينما يقول الوزير العالم، ابن هبيرة الحنبلي: «والله ما نترك أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ مع الرافضة، نحن أحقُّ به منهم، لأنه منّا ونحن منه، ولا نترك الشافعيّ مع الأشعرية؛ فإنّا أحقُّ به منهم»^(٣).

وقد كان هذا التاصيل النظري، للفصل بين الشافعية والأشعرية، هو واقع الأمر، في (دراسة حالة)، تخصُّ أحد كبار أصحابنا الشافعية الذين تشملهم هذه

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) نقله عنه ابن الجوزي في المنتظم (١٠/١٠٦)، وذكر أنه جالس هذا الشيخ مدة، وسمع منه كثيراً.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (٢/١٦٥).

الدراسة، وهو أبو المظفر السَّمْعَانِيُّ (ت: ٤٨٩هـ). يقول الحافظ محمد بن عبد الواحد الدَّقَاق (ت: ٥١٦هـ): «كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِمَّنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَتَرَكَهُ، وَأَخَذَ بِالْحَدِيثِ، وَمَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُطَّلِبِيِّ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ الْقُرَشِيِّ؛ مِنْ دُونِ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ. وَتَعَلَّقَ بِالْكِتَابِ، وَالسَّنَةِ، وَالْأَثَرِ»^(١)!!

* ولعل أكثر من جنى على تاريخ السلفيين من علماء الشافعية، مؤرخ الشافعية والأشعرية الشهير، تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، الذي يقول:

«وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية، وفضلاء الحنابلة، ولله الحمد، في العقائد: يد واحدة كلهم، على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريقة شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا يحيد عنها إلا رَعَاغٌ من الحنفية والشافعية، لحقوا بأهل الاعتزال، ورَعَاغٌ من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية؛ فلم نر مالكيًا إلا أشعريًا عقيدة»^(٢).

وعلى الرغم من أن السبكي قد سمح هنا -على إغماضٍ- بوجود بعض (الرَعَاغ) من المعتزلة، في الوسط الشافعي، فإنه لم يقبل بوجود نفرٍ آخر من السلفيين، أو من يدعوهم: المجسمة^(٣)، وإن يكونوا من الرَعَاغ أيضًا؛ فالقصد: أن يسمح لنا بوجود هذا النفر، ثم نعود -نحن- لنوافقه على هذا التصنيف والتقييم، أو نخالفه.

* فإذا أراد الباحث والمؤرخ أن يقوم هنا بوظيفة النقد والتمحيص لهذه المقولة، فيكفيه أن يلتفت -أدنى التفاتٍ- لتاريخ الشافعية، ويقرأ بنفسه تراثهم الذي تركوه، ليري عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) وكتابه الشهيرين في

(١) الرسالة، للحافظ الدقاق (٢٨٤-٢٨٥).

(٢) معيد النعم، ومبيد النقم، تاج الدين السبكي (٧٥)، وهو يذكر هذه الفكرة مجملًا قبل ذلك -ص (٢٢-٢٣)، وذكر أن جمهور أهل المذاهب الأربعة يدينون برأي أبي الحسن الأشعري، الذي لم يعارضه إلا مبتدع!!

(٣) سوف نعود إلى هذه الفكرة في الفصل الأول من الدراسة، إن شاء الله، ونشير إلى أن مراد السبكي بالمجسمة، عادةً، أو غالبًا، هم من نورخ لهم هنا باعتبارهم سلفيين!! على أننا نقل هناك عنه نصًا، يشير أيضًا إلى مثل هؤلاء الرَعَاغ، في نطاق الشافعية.

الردّ على الجهمية، والردّ على بشر الميرسيّ، ويرى محمد بن إسحاق بن خزيمة،
إمام الأئمة (ت: ٣١١هـ) وكتابه المشهور: التوحيد وإثبات صفات الربّ ﷻ،
ويرى شيخ الإسلام عند الشافعية، أبا عثمان الصابونيّ (ت: ٤٤٩هـ)، ويرى
غيرهم كثيراً من أعلام الشافعية، وليسوا رعاّهم أو سوقتهم، على ما نحاذره من
تصنيف السُّبكيّ لمخالفي الأشعريّ!!

* ومن هنا كانت هذه المحاولة لإعادة قراءة تاريخ الشافعية، وتحليل
ما استطعنا من تراثهم العلميّ، لرصد عناصر الموقف السلفيّ في هذا التراث،
والتأريخ لأصحابه، في ضوء هذه الرؤية الجديدة.

* ولئن كان في الإقدام على دراسة من هذا النوع، قدرٌ من المخاطرة،
إذ نضطر إلى مخالفة الأحكام الكلية، لواحدٍ من أعظم المؤرخين عناية بتراث
الشافعية والتأريخ له، ومعنى ذلك أننا لن نجد عنده، أو عند من سبقه - فيما
ينبغي - من الوثائق والنصوص المتناسقة، ما نتكئ عليه لإبراز هذا الاتجاه؛
فبحسبنا أن نقدّر هذه الأزمة حقّها، ونعلم أننا نغامر بالسباحة، ضد التيار
التأريخي الغالب، فلنأخذ للأمر أهبتة، ولنملاً صدورنا بنفسٍ طويلٍ، يسمح لنا
بالغوص، وإن كنا إنما نظفر، بعد طول الرحلة، بالشيء، بعد الشيء؛ والشيء
اليسير!!

* على أننا نقول: إن عنصر المخاطرة هنا، ينبغي أن يغرنا بالإقدام على
هذه الدراسة، بدلاً من أن يثنيها عنها، ونقول -أيضاً- إن هذه الإشكالية في
التاريخ الكلامي للمذهب، ليست هي الأولى من نوعها في التاريخ بصفةٍ عامّةٍ؛
فالتاريخ يُعنى ببعض حقائق الحياة البشرية، لا بجمعها^(١)، وذلك يعني أن: «عدم
وجود الوثائق التاريخية منسّقة في موضوع، لا يدلُّ، من قريب أو بعيد، على عدم
وجود الوقائع والمواد والشهادات والدلائل التاريخية أصلاً؛ وتلك هي تجربة
متكررة مطردة في التاريخ العلميّ، يمرُّ بها مرّةً بعد أخرى، كلُّ من يُعنى بدراسة
التاريخ»^(٢).



(١) مختصر دراسة التاريخ، توينبي (١/٧٣).

(٢) أبو الحسن الندوي: التفسير السياسي للإسلام (٦١).

* لقد كان علينا، قبل أن نؤرخ للشافعية السلفيين الذين وقفنا على تراثهم، أن نحاول فكَّ الارتباط الذي شاع في تاريخ المذهب بين الشافعية والأشعرية، وحدّر تأريخ السُّبكيِّ من المساس به، لكن ليس بأن نقابل الغلوَّ بغلوِّ مثله، ولا أن نعاند التاريخ، ونُدّعي أنه لم يكن بين علماء الشافعية وكبرائهم أحدٌ من الأشاعرة؛ فنورِّط أنفسنا في مأزقٍ مُرَكَّبٍ من: «التشويه وعدم الدقة؛ أو بالأحرى: ذلك اللون من عدم الدقة الذي ينتج عن التعميم القائم على الجمود المذهبي المبالغ فيه، أو عن التركيز على حالاتٍ فرديةٍ، استنادًا إلى المنطق الوضعيِّ وحده . . . وهي صعوباتٌ قد ترغم المرء -أولًا- على كتابة موضوعٍ جدليٍّ فظٍّ، يتَّسم بمستوى من التعميم المفرط وغير المقبول، بحيث يصبح بذل الجهد فيه غير مُجدِّ، وقد ترغمه -ثانيًا- على كتابة سلسلة من التحليلات التفصيلية والفردية المبالغ في خصوصيّتها»^(١).

* بل إننا نُقرُّ -سلفًا- أنه لا مرزئة علينا في أن يكون التوجُّه الغالب على علماء الشافعية، هو الانتماء -كلاميًا- إلى الأصول الأشعرية، ولا أن نعترف نحن بذلك ونؤرِّخ له؛ لكن بحسبنا هنا أن نقول: إنَّ التاريخ الحقيقيَّ للمذهب، قد وسع أطيافًا أخرى من الاتجاهات الكلامية سوى الأشعرية، وإنَّ بالإمكان أن يجد السلفيُّ له مكانًا في المذهب الشافعي، وبنفس القدر من المشروعية التي يجد بها الأشعريُّ مكانه؛ بغض النظر عن القلة والكثرة العددية، فلسنا هنا في مجالٍ تنفع فيه كثرة الأصوات، أو تضرُّ قلَّتْها.

وبحسبنا -أيضًا- أن نذكر أن الأشعرية، فكرةٌ ومذهبًا، متأخرةٌ تاريخيًا عن الشافعية، فكرةٌ ومذهبًا، أيضًا. وأنَّ مقاعد الشافعية قد شُغلت لأكثر من قرنٍ من الزمان، على أدنى تقديرٍ، قبل أن يوجد الأشعريُّ، أو فلسفته، داخل هذا المذهب أو خارجه!!



(١) الاستشراق، إدوارد سعيد (٥٣).

* وحتى لا نقع في مزلق التعميم، أو المبالغة في تقدير تراث الشافعية السلفيين، احتجنا هنا أن نعقد فصلاً خاصاً: (السلفيون وتراثهم العقدي) في التعريف بأهم أعلام هذا الاتجاه الذي نؤرخ له، وتلخيص معالم المنهج الكلامي عند كل واحد منهم، مع الاختصار في هذا الفصل على من وصلنا تراثه بالفعل، وهم عمدة هذه الدراسة.

* ولم تكن قراءة التاريخ وحدها كافيةً، فيما بدا لنا، في هذا الصدد؛ ولذلك احتجنا أن نعقد دراسةً مقارنةً بين عددٍ من أصول المذهبيين: الفقه الشافعي، والكلام الأشعري، لنقف على فلسفة العلاقة الجامعة بين المذهبيين، وهل من الممكن أن تسع فلسفة الأصول الشافعية، وفي إطارٍ مقبولٍ من المشروعية، توجهاتٍ كلاميةً أخرى داخل المذهب، أو ستحكم هذه الفلسفة على التوجهات الأخرى بالشذوذ، وتغيير قواعد المذهب وأصوله، وهذا هو ما حاول الفصل الثاني أن يدرسه تحت عنوان: (العلاقة بين الشافعية والأشعرية).

* لقد بدا لنا أنه من المنطقي، قبل ذلك كله، أن نراعي طبيعة هذه الدراسة، تلك التي أوقعتها -بِقَدْرٍ ما- في نطاق الدراسات البيئية بين العلوم، نظرًا لتعلقها بالفقه الشافعي، والكلام الأشعري، والمنهج السلفي؛ وهو الأمر الذي اقتضانا أن نلّم بتاريخ العلاقة بين ذينك العلمين: الفقه والكلام، وكيف بدأت، وإلام انتهت آخر الأمر، وذلك في الفصل الأول من الدراسة: (الشافعية بين الفقه والكلام).

وبهذا تنتهي الفصول الثلاثة التي غلب عليها الطابع التاريخي في الباب الأول، لنكملها بفصلين منهجيين يتناولان بالدارسة التحليلية المقارنة: موقف الشافعية السلفيين من الدليلين السمعي والعقلي، لنكمل الفصول الخمسة للباب الأول: (فصول في المنهج والتاريخ).

* وأما في الباب الثاني: البحث العقدي عند الشافعية، ونعني بهم -بطبيعة الحال- السلفيين الذين نؤرخ لهم؛ فلم نُعَنَ فيه بدراسة كل المسائل التي تدخل ضمن هذا الإطار عادةً؛ وإنما اقتصرنا على دراسة أهم مسائل الخلاف بين السلفيين والأشاعرة، فهذا النوع من المسائل هو الذي يسمح لنا بالتأريخ لهذا

الاتجاه وآرائه، وإبراز تميّزه عن الاتجاه الأشعريّ؛ وإلا فالمسائل التي اشترك فيها الاثنان، في مقابلة المعتزلة أو الخوارج أو غيرهم، لن تفيد كثيرًا فيما نحاوله؛ ولأجل ذلك حرصت الدراسة على إبراز وجهة النظر الأشعرية، أثناء هذه الدراسة التحليلية المقارنة، ورصد تطور الموقف الأشعريّ من مسائل الدراسة، إن كان ثمة تطورًا داخليّ في المذهب، وحرصت أيضًا على أن تشير إلى المصادر التي نقلت الفكرة السلفية، من غير الشافعية، قدر الطاقة.

* ولأجل الوفاء بحق الجانب التاريخي من الدراسة حاولت أن أراعي السياق التاريخي، والترتيب الزمنيّ للنصوص والشواهد التي أنقلها؛ لكن حيث رأيت أن ذلك سيجني على وضوح الفكرة، أو تناسق العرض: كنت أعرض عن ذلك الترتيب الزمنيّ، وأرى أنه من الممكن تعويضه بذكر وفاة صاحب النصّ المنقول، ليكون القارئ -دائمًا- على ذكرٍ من السياق التاريخي الذي ينتمي إليه النص؛ وبإمكانه أن يعيد -لنفسه- ترتيب النصوص التي يختارها مما تقدمه، حين يرى أن ذلك سيلبي حاجةً خاصةً لديه.

* ثم كانت المسائل التي اعتنت الدراسة بتحليلها هي: الصفات الخبرية، والعلو، والرؤية، والكلام، ومسائل الإيمان، قدمت لها بفصلٍ يتناول بحثًا عامةً في مسائل الصفات، التي هي أهم مسائل الخلاف، وترجع إليها معظم الأبواب الكلامية، أو تضرب إليها بسبب.



* لقد كان من وكد هذه الدراسة أن تعتمد على المصادر الأصلية في استقاء المادة التي عرضت لها بالتحليل والدراسة، بيد أنها، رغم وفائها بذلك في القدر الأكبر من مادتها، قد رأت أنه من الجناية على الحقيقة في وضوحها، والصورة في اكتمالها، أن تهمل النصوص العديدة النفيسة التي حفل بها تراث شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) بصفةٍ خاصّة، وبعض المصادر الوسيطة، الموثوق في نقلها أيضًا.

* إن للباحث، كلَّ باحثٍ، أن يقبل من آراء ابن تيمية ما يقبل، أو يرُدُّ ما يرُدُّ، وَفَقَّ الأصول المنهجية التي ارتضاها لنفسه، وسار عليها في درسه؛ لكن ليس من المنهج العلمي في شيءٍ أن يرُدَّ نقل ابن تيمية، فضلاً عن أن يتشكَّك في صدقه، فقط لأجل المذهب واختلاف الرأي^(١). ولقد رأينا ذلك التشكُّك في صدق ابن تيمية في نقله مرَّةً^(٢)، وعلمتُنا هذه التجربة أن تكرار ذلك هو مجازفةٌ علميةٌ غير حكيمةٍ، ولا مأمونة العثار.

وبحسب الباحث أن يختار عينه عشوائيةً، من التراث الضخم، المترامي، لابن تيمية، ويتقصَّى ما فيها من النقول المتكاثرة، المتنوعة، عن الموافق لمذهبه، والمخالف له، ثم يختبر هذه النصوص في ضوء ما نشر من مصادرها الأصلية، وقيس ما غاب على ما رآه!!

(١) قيل لعروة بن الزبير، في قصة ذكرها: «كذبت». قال عروة: «ما كذبت، ولا أكذب؛ وإنَّ أكذب الكاذبين؛ لمن كذَّب الصادقين». نقلها السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، ف (١٥٥) عن المدخل للبيهقي. ثم رأيت روايةً في مصدرٍ أعلى من البيهقي؛ فرواها ثعلبٌ، بإسناده، في «مجالسه» (١٥/١).

(٢) انظر: التمهيد للباقلاني، ت: الأستاذين الكبيرين: الخضيرى وأبي ريدة، (٢٦٠) وما بعدها، ورغم تقديمهما، عفا الله عنهما، ما يدل على نقص النسخة المعتمدة من الكتاب؛ فإنهما يشاران إلى نصوصٍ ينقلها ابن تيمية وابن القيم -أيضاً- من هذا الكتاب، ثم يقولان: «ونحن نثق -على كلِّ حال- بنسخة التمهيد التي بين أيدينا، ثقةً أقوى من ثقتنا بنقل ابن تيمية وابن القيم، والله أعلم» اه، ثم ينشر الأب ريتشارد مكارثي اليسوعي كتاب التمهيد، نشرةً أخرى، وفيها هذه النصوص التي نقلها ابن تيمية وابن القيم!! على أن هذه النصوص قد سبق لغير واحد من علماء الأشعرية نقلها، أو الإشارة إليها، كما فعله القرطبي -مثلاً- في: الأسنى، شرح الأسماء الحسنى (١٢٣/٢).